

درجة أهمية تنويع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية

The degree of importance of diversifying sources of funding for rural girls' education In the Republic of Yemen

منتهى حمود سلطان الشكري^{1*}

¹ جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية a777004787@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2023/03/24 ؛ تاريخ القبول : 2023/09/16

ملخص :

هدف البحث إلى التعرف على درجة أهمية تنويع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات، وتكون مجتمع البحث من مجموعة من الخبراء المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي ومن القيادات في مكاتب التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، وتم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (26) خبيراً ومن المشاركين في جولات دلفي المعدل، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لمستوى موافقة الخبراء المشاركين نحو درجة أهمية تنويع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية؛ إذ جاءت بدرجة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي إجمالي (3.39)، وبانحراف معياري إجمالي (0.50)، ونسبة موافقة بلغت (85%)، وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم – تعليم الفتاة الريفية.

Abstract :

The aim of the current research is to identify the degree of importance of diversifying the sources of financing the education of rural girls in the Republic of Yemen, and the researcher used the descriptive survey method, and the questionnaire as a tool for collecting data and information. The research community consisted of a group of experts specialized in management and educational planning and leaders in the Office of Education in the Republic of Yemen, and an intentional sample of them was selected, amounting to (26) experts and participants in the average Delphi tours. The research reached a number of results, the most important of which is that the overall average The level of approval of the participating experts towards the degree of importance of diversifying the sources of funding for rural girls' education in the Republic of Yemen came at a (high) degree, with a total mean of (3.39), with a total standard deviation of (0.50), and an approval rate of (85%). Relationship to the research topic.

Keywords : (Education funding – Education rural girl)

أولاً-الإطار المنهجي العام للبحث:

1-مقدمة

تعد قضية تمويل التعليم بشكل عام وتمويل تعليم الفتاة الريفية بدرجة خاصة من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم النامية على الرغم من اختلاف مستوياتهم الاقتصادية في كل منها؛ حيث تواجه تزايد في النفقات التعليمية وعدم قدرتها على تأمينها من القطاع الحكومي بمفرده؛ وهو ما ينتج عنه البحث عن أساليب لتعبئة موارد مالية إضافية والبحث عن بدائل تمويلية غير حكومية، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البرامج التعليمية (Muir, 2012, 21).

وعلى الرغم من ذلك تشهد الدول النامية وخاصة الدول العربية زيادة ملحوظة في أعداد السكان ولاسيما في أعداد؛ الفتيات؛ وهو ما تستوجب وضع خطط للتوسع في التعليم من جهة والاستثمار الأمثل لهذه الموارد ومن ثمَّ يمثل تمويل التعليم لهذه الموارد عبئاً ثقيلاً على الحكومات؛ والتي فرض عليها البحث عن بدائل تسهم في توفير المزيد من الأموال ودعم التوسع في التعليم والجودة النوعية للبرامج التعليمية والمحافظة على استمرارها وتطويرها لتحقيق الأهداف التعليمية للحاضر والمستقبل بكفاءة وفعالية (جوهر والباسل، 2011، 8).

وعلى المستوى المحلي يُعَدُّ تمويل التعلم من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية بكافة أنواعه وخاصة تعليم الفتاة الريفية، ويواجه العديد من المشكلات منها تدني مستوى المخصصات المالية لتعليمها في خطط الموازنة الحكومية؛ حيثُ إنَّ ما يخصص لتعليمها لا تتناسب وحجم الأهداف المنوطة بها؛ الأمر الذي يؤثر في تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته والارتقاء بمؤشرات أدائه (بشر، 2004، 124)، وهذا ما أكدته الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة الريفية التي أشارت إلى ضعف الإنفاق على تعلم الفتاة الريفية، على الرغم من درجة الأهمية الأساسية المرتفعة بطبيعتها؛ وهو ما ينتج عنه قصور واضح في طاقته الاستيعابية وسوء إدارته، وتسربها من التعليم وضعف المشاركة المجتمعية (وزارة التربية والتعليم، 2016، 43)، ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث محاولة علمية متواضعة بغية التعرف على درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وبما يمكنها من الإسهام في التنمية المجتمعية الشاملة.

2-مشكلة البحث:

تواجه عملية تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية العديد من المشكلات من أبرزها عدم اعتماد المخصصات المالية الحكومية، وغياب الموارد المالية الذاتية وغياب توفر الدراسات العلمية الهادفة إلى تنوع مصادر تمويل كافة أنشطة تعليم الفتاة الريفية؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة تفعيل التشريعات والتوجيهات الحكومية لتطوير هذا النوع من خلال الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها دراسة العكاد (2014) ودراسة البدوي (2022) التي أكدت على ضرورة إجراء العديد من الدراسات الهادفة إلى إبراز أهمية تنوع مصادر تمويل الأنشطة لتعليم الفتاة الريفية وما يساعد في حصولها على فرص التعليم.

وبحسب خبرة الباحثة وعملها في المجال التربوي وملاستها للواقع لمدة (14) عام في الجمهورية اليمنية فقد لاحظت وجود العديد من الاختلالات لواقع التمويل لتعليم الفتاة الريفية والإنفاق عليه وغياب تنوع مصادر تمويلها؛ وهو ما ينتج عنه ارتفاع معدلات تسربها وإحجامها عن التعليم، وكذلك غياب الدراسات العلمية التي تبرز أهمية تنوع تلك المصادر وانعكاسها على تعليم الفتاة الريفية بكفاءة، وهذه تُعَدُّ مشكلة ينبغي دراستها، وما يؤدي إلى إبراز أهمية تلك

المصادر وبما يساعد القيادات في مؤسسات التعليم من تطوير خططها في هذا المجال، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية؟

3-أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في العديد من الجوانب منها:

يتناول البحث موضوع تشخيص وتحليل درجة أهمية تنوع تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، التي تُعدُّ من أهم القضايا التي تواجه عملية التحاقها في التعليم، والحد من تسربها من المؤسسات التعليمية.

يسهم البحث الحالي في تقديم رؤى عن درجة أهمية تطوير وتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية سواء الحكومية، أو الذاتية، أو المجتمعية، أو الخارجية (القروض والمنح) وبما يضيف معرفة علمية إلى المكتبات اليمنية يستفاد منها في تطوير خطط تعليمها بكفاءة.

أنَّ النتائج التي سيتوصل إليها البحث الحالي تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين التربويين في وزارة التربية والتعليم ومكاتبها بالمحافظات، ومشروع تطوير التعليم والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم من خلال تزويدهم بالمؤشرات التي تساعد في تطوير خطط وبرامج تعليم الفتاة الريفية.

أنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي تفيد الباحثين والمهتمين في مجال تطوير تعليم الفتاة بكافة المراحل التعليمية من خلال تزويدهم بالرؤى والمؤشرات والمعلومات التي تساعد على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى تطوير وتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة في عموم المناطق الريفية.

يُعدُّ البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى من نوعها (حسب علم الباحثة) تتناول تحديد وتشخيص وتحليل درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

4-أهداف البحث:

يهدف البحث إلى وتشخيص وتحليل درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر الخبراء المتخصصين في الجامعات ومؤسسات التعليم العام، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين في البحث؟

ما درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين في البحث؟

ما درجة أهمية تنوع مصادر التمويل من المنح والقروض لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين في البحث؟

ما درجة أهمية تنوع مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين في البحث؟

5-حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي في الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تحديد وتشخيص درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية والمتمثلة بمجالات التمويل (الحكومية، الذاتية، المجتمعية، والقروض والمنح الخارجية).

الحدود البشرية: جميع الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي واقتصاديات التعليم واجتماعيات التربية، وكذلك القيادات المسؤولة في مكاتب التربية والتعليم وفروعها في الجمهورية اليمنية.

الحدود المكانية: جميع مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية التي تشمل مكتب التربية والتعليم والإدارات التعليمية وإدارة مدارس التعليم العام.

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال العام الدراسي (2021م - 2022م).

6- مصطلحات البحث:

أ-درجة الأهمية: تعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: مستوى المتوسطات العامة لموافقة الخبراء المشاركين نحو مجالات ومصادر التمويل سواء الحكومية، أو الذاتية، أو المجتمعية، أو القروض والمنح الخارجية، التي تحدد الأولويات في مستوى تلك المصادر ودورها في تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

ب-التمويل: هناك العديد من المفاهيم للتمويل منها: تلك الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة للتعليم بما يساعد على تحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح عمل المؤسسة التعليمية واستمرارها التي تشمل الموظفين والإدارة والمجتمع غيرها ذلك (بشر، 2004، 128).

وتعرفه الباحثة التمويل إجرائيًا بأنه: مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يتم توفيرها من عملية التخطيط المالي لتحقيق الاحتياجات والدرجة أهمية اللازمة لتعليم الفتاة الريفية في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، بمختلف الأنشطة والفعاليات، وبما يساعد المؤسسات التعليمية من القيام بالأنشطة والفعاليات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة لتعليم الفتاة بكفاءة وفاعلية.

ج-مصادر التمويل: هناك العديد من المفاهيم لمصادر التمويل، منها القول بأنها: المبالغ النقدية أو العينية التي ترد إلى التعليم أو المؤسسات من جهات مختلفة رسمية وشعبية في هيئة تبرعات أو منح أو أرباح الاستثمارات المختلفة (الحاج، 2006، 17).

تعرفه الباحثة إجرائيًا بأنه: مجموعة الموارد التي تساعد على تطوير تعليم الفتاة الريفية في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية سواء التي يتم تخصيصها في خطط الموازنة الحكومية، أو الهيئات والتبرعات أو المنح المقدمة من المؤسسات والمنظمات المجتمعية، أو الموارد الذاتية... الخ والمحددة في أداة البحث.

-تعليم الفتاة الريفية: تتبنى الباحثة تعريف تعليم الفتاة التي أشارت إليه اللائحة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، والذي نصت على أنَّ تعليم الفتاة الريفية هي عملية تنمية مهارات ومعارف الإناث في الفئة العمرية (3-17) بعموم مراحل التعليم العام وبما يحقق مبدأ إتاحة الفرص التعليمية، ومبدأ التعليم للجميع بعدالة، ويحد من نسب الأمية بين الإناث من خلال إعداد الخطط والبرامج وتطبيق اللوائح والتعليمات الصادرة من قطاع تعليم الفتاة الريفية في مختلف المستويات التعليمية والتربوية (وزارة التربية والتعليم، 2000، 81).

ثانيًا-منهجية البحث وإجراءاته:

1-منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي لوصف وتشخيص درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين.

2-مجتمع البحث وعينته:

بناءً على طبيعة البحث وأهدافه تكون مجتمع البحث من الخبراء المتخصصين من الجامعات اليمنية والقيادات المسؤولة عن تعليم الفتاة في مكتب التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، فقد قامت الباحثة باختيار عينة قصدية بلغ عددها (26) خبيراً من الخبراء المتخصصين منهم بهدف التعرف على موافقة الخبراء نحو درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

3-أداة البحث:

في ضوء أهداف البحث وطبيعته المستقبلية تم بناء أداة علمية تمثلت باستبانة تهدف إلى معرفة درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وتكونت من (4) مجالات هي مصادر التمويل الحكومية واحتوت على (19) مصدرًا، ومصادر التمويل الذاتية واحتوت على (14) مصدرًا، ومصادر التمويل المجتمعية واحتوت على (15) مصدرًا، ومصادر التمويل والقروض والمنح الخارجية واحتوت على (7) مصادر. تحديد صدق أداة البحث باستخدام أسلوب الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء المشاركين في البحث بلغ عددهم (10) خبراء، وقد بلغت المصادر التي احتوت عليها الأداة بصورتها النهائية (55) مصدرًا لجميع المجالات.

تحديد ثبات أداة البحث من خلال التعرف على الاتساق الداخلي باستخدام معاملات الفاكرونباخ، وبلغ المعامل الكلي للأداة (0.92).

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وتحليل التباين واختبار تشفيه لمعرفة الفروق.

معيار الحكم:

تحديد معيار للحكم على مستوى النتائج في المجالات المحددة لأداة البحث من قبل الخبراء المشاركين وفق المعيار المحدد في أسلوب دلفي المعدل وهو (68%)، وذلك بحسب ما هو محدد في الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح

معيار الحكم على نتائج أهمية مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية

م	المدى بحسب نسبة الموافقة		درجة الموافقة على أهمية المصادر
	من	إلى	
1	90%	100%	مرتفعة جدًا
2	80%	أقل من 90%	مرتفعة
3	68%	أقل من 80%	متوسطة

منخفضة	اقل من 68%	4
--------	------------	---

ثالثاً-الخلفية النظرية للبحث والدراسات السابقة:

1-الخلفية النظرية للبحث:

-تمويل التعليم:

مفهوم التمويل يعرف التمويل بِأَنَّهُ: الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (البحيري، 2004، 34).

ويعرف بِأَنَّهُ: الموارد المالية وغير المالية التي حصلت عليها المؤسسة من خلال البرامج والأنشطة والمشروعات التي نفذتها إدارة المؤسسة لزيادة مصادر التمويل لديها علاوة على التمويل الحكومي (الجريوي، 2015، 247).

وتستنتج الباحثة من المفاهيم السابقة أَنَّ تمويل التعليم يركز على مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية؛ لتحقيق أهداف محددة، ولا بدَّ من إدارتها بكفاءة عالية، والموارد التي تحصل عليها من خلال استثمار أنشطتها المختلفة.

- أهمية تمويل التعليم:

تكمن أهمية تمويل التعليم في المؤسسات التعليمية في العديد من الجوانب منها ما ذكرها جوهر والملاح (2018، 82) كالآتي:

- يسهم في جودة التعليم، "فقد أثبت القطاع الخاص في القطاعات التي تم خصصتها كفاءة من حيث مخرجاته الجيدة، بينما يعاني القطاع العام من الجمود، وغياب المحاسبة، ولا يزال يعاني من مشاكل سببها الأمن الوظيفي".
 - يسهم في جعل التعليم يُعَدُّ قوى عاملة مدربة متميزة، وينعكس ذلك على الاستثمار الداخلي؛ وهو ما يؤدي إلى الحد من هجرة الطلبة، ومن ثمَّ تخفيف استنزاف الأموال إلى الخارج.
 - يُعَدُّ من الموارد الاستراتيجية لتطوير التعليم وبما يمكنه من تلبية حاجة المجتمع من الكوادر العلمية ذات الاختصاص لدعم النمو الاقتصادي، كما أنَّ النمو الاقتصادي يرتبط بالتعليم ارتباطاً وثيقاً (إبراهيم، 2008، 56).
- وأشارت بلتاجي (2015، 22) إلى أن أهمية تمويل التعليم تكمن في:

- يُعَدُّ تمويل التعليم ومحدودية مصادره من الأمور المهمة التي تساعد المجتمعات في إعداد الموارد البشرية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع التنموية.
- إنَّ التمويل يسهم في رفع كفاءة التعليم، فمتى كان التمويل كافياً تطور التعليم كمياً ونوعياً وساعد ذلك في انتشاره.

-أنواع تمويل التعليم:

أوضحت المصادر العلمية أَنَّ هناك العديد من الأنواع لتمويل التعليم في المؤسسات التعليمية، من أهمها (الحري، 2017، 63):

التمويل العام: هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة.

التمويل الخاص: هو أسلوب للتمويل يتمثل في تحميل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلبة رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط: هو صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والخاص للتعليم بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات.

-التخطيط لتمويل التعليم:

يتطلب التخطيط لتمويل التعليم وضع نموذج أو مخطط هيكلي للتصور الذي يجب أن تكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانيات المتاحة، وما تسمح به الظروف العامة وأن عملية تخطيط تمويل التعليم يمر في العديد من الخطوات العلمية كما يأتي (البحيري، 2004، 77):

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي: جملة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه الميزانية وضبطها، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالآتي:

فاعلية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته.

الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

تحديد مصادر تمويل التعليم، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلبة، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقديم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلبة وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة.

-تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

يعتمد التعليم العام في الجمهورية اليمنية بدرجة أساسية على التمويل الحكومي، كما تشير المصادر والدراسات إلى ذلك، وبما يترجم الدستور اليمني؛ حيث نصت المادة (54) منه على أن: "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية، وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء، وتحميه من الانحراف، وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية، وتهبى له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات" (وزارة الشؤون القانونية، 1990، 35).

ومن هنا أصبحت الحكومة مسؤولة عن تمويل التعليم بكافة أنواعه ومنها التعليم العام؛ نظراً للتزايد المستمر في أعداد التلاميذ الملتحقين سنوياً، والطلب المتزايد على تحسين نوعية وأداء البرامج التعليمية والتربوية، والتوجه العام لمواكبة التطور ومسايرة التكنولوجيا وغيرها.

أ-مصادر تمويل التعليم العام:

يعتمد تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية على أربعة مصادر هي الموازنة الحكومية، والإيرادات الذاتية من أنشطة التعليم العام، والقروض والمنح الخارجية كما هو موضح في الجدول رقم (5)

جدول (2) يوضح ميزانية

التعليم العام حسب مصادرها للأعوام 2011-2013م (بالمليون الريال)

السنة	البيان	الإيرادات الذاتية	النسبة %	القروض	النسبة %	المنح	النسبة %	دعم حكومي	النسبة %	الإجمالي
2011م		1.917	%0.7	884	%0.3	6.764	%2.4	265.727	%95.9	277.179
2012م		2.357	%0.6	2.209	%0.7	7.475	%2.4	301.269	%96.1	313.311
2013م		2.319	%0.7	1.896	%0.6	5.511	%1.7	312.225	%96.9	321.972
	متوسط النسب		%0.73	-	%0.053	-	%2.2	0	%96.3	-

المصدر: وزارة المالية- موازنة السلطة المركزية للدولة للأعوام 2011م & 2013م.

يتضح من الجدول (2) أنَّ مصادر تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية تتمثل في:

التمويل الحكومي: يمثل المصدر الرئيس لتمويل التعليم العام (أساسي / ثانوي)؛ حيث مثل بنسبة متوسط (96.3%) من إجمالي تمويل التعليم العام للأعوام 2011-2013م.

القروض: تمثل القروض ما متوسط نسبته (0.53%) من إجمالي التمويل، وهي في واقع الأمر تتحملها الموازنة العامة للدولة؛ ولذا تدرج ضمن المصادر الحكومية.

المنح: تمثل المنح نسبة متوسط (2.2%) من إجمالي التمويل.

المصادر الذاتية: تمثل نسبة متوسط (0.73%) وهي عبارة عن الرسوم التي يدفعها الطلبة مقابل الكتب الدراسية والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج.

ومما سبق فإنَّ المصادر الثلاثة (القروض والمنح والمصادر الذاتية) تُعدُّ مصادر ثانوية؛ إذ تمثل مجتمعة ما نسبته (3.5%) وهي نسب ضئيلة مقارنة بالتمويل الحكومي.

ب- تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية:

- مفهوم تعليم الفتاة:

تعليم الفتاة: هو جزء من تعليم الإناث ويقع في الغالب في التعليم النظامي في مراحل تعليمية محددة بالتعليم العام وفي الفئة العمرية المقابلة لهذا التعليم المتمثلة في (٦-١٧) سنة (الحوثي، 1999، 108). كما أشارت اللائحة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية التي نصت على أنَّ تعليم الفتاة الريفية هي عملية تنمية مهارات ومعارف الإناث في الفئة العمرية (3-17) بعموم مراحل التعليم العام وبما يحقق مبدأ إتاحة الفرص التعليمية، ومبدأ التعليم للجميع بعدالة، ويحد من نسب الأمية بين الإناث من خلال إعداد الخطط والبرامج وتطبيق اللوائح والتعليمات الصادرة من قطاع تعليم الفتاة الريفية في مختلف المستويات التعليمية والتربوية (وزارة التربية والتعليم، 2000، 81).

- التطور الكمي لتعليم الفتاة في التعليم العام:

♦ تطور أعداد الملتحقين في التعليم الأساسي خلال الفترة 2014/2008م

جدول (3) يبين تطور معدلات

الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي 2009/2008 - 2014/2013م

العام الدراسي	ذكور	نمو	إناث	نمو	إجمالي	نمو	إجمالي	نسبة الإناث
2009/2008	2498675	-	1828775	-	4327450	-	42.26	73.19%
2010/2009	2522886	0.97	1879793	2.79	4402679	1.74	42.7	74.51%
2011/2010	2667272	5.72	1989118	5.82	4656390	5.76	42.72	74.57%
2012/2011	2675184	0.3	2030412	2.08	4705596	1.06	43.15	75.9%
2013/2012	2781782	3.98	2159077	6.34	4940859	0.05	43.7	77.61%
2014/2013	2874518	3.33	2269405	5.11	5143923	4.11	44.12	78.95%
المتوسط	2.86			4.43		3.53	43.28	76.31%

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

يتضح من الجدول (3) أنَّ التعليم الأساسي قد شهد في الفترة (2009/2008-2014/2013)م تزايداً ملحوظاً في عدد الملتحقين فيه من (4327450) تلميذة عام 2009/2008م منهم (2498675) ذكور والفرق إناث، ليصل إلى (5143923) تلميذة عام 2014/2013م منهم (2269405) إناث، بمتوسط نمو سنوي قدره (3.53%) لكلا الجنسين، في حين بلغ متوسط النمو السنوي في صفوف الذكور (2.86%) وبين صفوف الإناث (4.4%)، ويرجع ذلك للتدخلات التي وجهتها الدولة لزيادة الالتحاق في صفوف البنات بالتعليم الأساسي وتشجيع أولياء الأمور للدفع ببناتهم إلى المدارس الأساسية في الريف والحضر، وبمقارنة نسب الالتحاق بين صفوف البنات و صفوف الذكور (من التلاميذ يمكن القول إنَّ نسب التحاق الفتيات لا تزال منخفضة عن الذكور، فقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور عام 2014/2013م (79%) بعد أن كانت عام 2009/2008م (73.2%) بزيادة قدرها (5.8) أن نقطة كما هو موضح في الجدول الآتي.

♦ تطور عدد الملتحقين في التعليم الأساسي بحسب الحالة الحضرية والنوع:

جدول (4) يبين تطور أعداد الإناث الملتحقين في التعليم الأساسي

في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من العام الدراسي 2008/2009 - 2013/2014م

الحالة	2009/2008م			نسبة الإناث	2014/2013م			نسبة الإناث	نسبة الزيادة		
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي
حضر	682832	596160	1278992	46.61	844577	768031	1612608	47.63	23.7	28.8	26.1
ريف	1815843	1232615	3048458	40.43	2029941	1501374	3531315	42.52	11.8	21.8	15.8
إجمالي	2498675	1828775	4327450	42.26	2874518	2269405	5143923	44.12	15.0	24.1	18.9

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

يتضح من الجدول (4) ارتفاع عدد الملتحقين في الحضر من (1278992) تلميذة في عام 2009/2008م إلى (1612608) تلميذة بنسبة زيادة (26.1%) بينما بلغ عدد الملتحقين في الريف خلال العام نفسه (3531315) تلميذة بنسبه نمو قدرها (15.8%)؛ وهو ما يشير إلى أنَّ نسبة زيادة التعليم الأساسي في الحضر هي الأعلى بمقدار (10.2) نقطة في العام 2014/2013م.

وقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث - الحضر إلى (47.6%)، في مقابل (42.5%) في الريف، وبمقارنة ارتفاع السكان في الريف يتضح لنا أنَّ هناك تدنيًا في معدلات الالتحاق في المناطق الريفية وبخاصة في صفوف البنات مما يتطلب:

إعطاء اهتمام أكبر بتعليم البنات في المناطق الريفية.

توسيع دائرة الخدمات التعليمية (الحوافز المباني المدرسية القريبة من السكن... إلخ).

زيادة الحملات التوعوية بأهمية التعليم وتقديم البرامج والمشاريع المتعددة الخدمات بما يساعد على تخفيف الأعباء على البنات بما يمكنهن من الذهاب إلى المدارس والاستمرار بالتعليم الأساسي، وقد أثبتت تجربة تقديم (الحوافز المواد الغذائية، بدل المواصلات، الزي المدرسي... إلخ) نجاحها في زيادة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي واستمرارهن فيه حتى الانتهاء من المرحلة الأساسية.

ج-تطور أعداد الملتحقين في التعليم الثانوي العام:

♦تطور الالتحاق في التعليم الثانوي العام بحسب النوع:

جدول (5) يبين تطور معدلات الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي 2009/2008 - 2014/2013م

العام الدراسي	ذكور	نمو	إناث	نمو	إجمالي	نمو	نسبة الإناث
2009/2008	374317	-	206512	-	580829	-	35.55
2010/2009	363316	2.94-	211583	2.46	574899	1.02	36.80
2011/2010	382708	5.34	232883	10.07	615591	7.08	37.83
2012/2011	393777	2.89	248296	6.62	642073	4.3	38.67
2013/2012	415487	5.51	274839	10.69	690326	7.52	39.81
2014/2013	435472	4.81	294962	7.32	730434	5.81	40.38
المتوسط		3.12		7.43		4.74	38.70

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

من الجدول (5) يتضح أنَّ الالتحاق التعليم الثانوي العام قد حقق تطوراً ملحوظاً بمعدل نمو متوسط قدره (4.74%) لكلا الجنسين (3.12%) لدى الذكور (7.43%) لصالح الإناث وارتفعت نسبة مشاركة الإناث بمعدل (4.83) نقطة خلال الفترة من 2008 - 2014م.

تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام خلال فترة المقارنة من (580829) طالبة/ة منهم (374317) طلاب، (206512) طالبة في العام 2009/2008م إلى (730434) طالباً وطالبة عام 2014/2013م، منهم (435472) ذكراً، و(294962) أنثى، بمتوسط نمو سنوي قدره (4.74%) لكلا الجنسين (7.43%) لدى الإناث وهو معدل أعلى من صفوف الذكور البالغ (3.12%) عام 2014/2013م ويرجع ذلك إلى أنَّ أنشطة وبرامج الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام ركزت على زيادة التحاق الفتيات في المرحلة الثانوية مع العلم أنَّ مخرجات التعليم الأساسي تنوزع على الثانوية العامة والثانوية المهنية.

♦تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام بحسب الحالة الحضرية

جدول (6) يبين تطور أعداد الإناث الملتحقين في التعليم الثانوي

في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من العام الدراسي 2009/2008 - 2014/2013م

الحالة	2009/2008م			نسبة الإناث	2014/2013م			نسبة الإناث	نسبة الزيادة		
	إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور
حضر	268018	114835	153183	42.85	337457	154670	182787	45.83	25.91	34.69	19.33
ريف	312811	91677	221143	29.31	392977	140292	252685	35.70	25.63	53.03	14.27
إجمالي	580829	206512	374317	35.55	730434	294962	435472	40.38	25.76	42.83	16.34

المصدر المجلس الأعلى لتخطيط التعليم

يتضح من الجدول (6) بالرغم من تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام في المناطق الريفية إلا أنَّ نسبة نمو الالتحاق للحضر تظل أعلى منها في المناطق الريفية بمقدار (0.28) نقطة ومع أنَّ التحاق الإناث في المناطق الريفية قد شهد نمواً ملحوظاً بلغ (53.03%) خلال الفترة 2008 - 2014م مقارنة بنسبة زيادة الإناث في المناطق الحضرية البالغ (34.69%) خلال نفس الفترة والجدول.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي بأهمية تعليم الفتاة في الريف ولتنفيذ وزارة التربية والتعليم الحملات التوعوية المكثفة للمجتمع الريفي بالإضافة لتوفير الخدمات التعليمية للفتيات ولإتباع سياسة الحوافز (النقدية المشروطة، التغذية... إلخ) التي تقدمها الحكومة لتشجيع البنات للالتحاق بالتعليم الثانوي بهدف الزيادة في الالتحاق، ولا تزال نسبة الزيادة في أوساط الشباب من الذكور في الحضر (19.33%) أعلى منه في الريف (14.27%) ويرجع ذلك إلى تردي الوضع الاقتصادي في الريف؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخراط الشباب في الريف بالأعمال الزراعية أو بالمغادرة للدول المجاورة للعمل؛ نظراً لتدني دخل الأسر الريفية وعدم قدرتها على تحمل الأعباء الدراسية لأبنائها وحاجة الأسر لتحسين دخلها.

-المعوقات التي تواجه إدارات تعليم الفتاة بالتعليم العام:

على الرغم من أهمية تعليم الفتاة بالتعليم العام والجهود المختلفة لتحقيق أهدافها، فإنَّ الواقع يشير إلى أنَّ التحاق الفتاة بالتعليم العام تواجه العديد من المعوقات من أهمها ما ذكره الأهدل (2018، 9): ضعف وضوح الأهداف التربوية والتعليمية لتعليم الفتاة في مدارس التعليم العام وفق خصوصيتها، واحتياجاتها، ومشكلاتها التربوية، والاجتماعية.

ضعف مستوى العلاقات في إدارة تعليم الفتاة في كافة المؤسسات التعليمية سواء المرتبطة بإجراءات العمل أو الصلاحيات. عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيم السائدة نحو تعليم الفتاة ودورها في التنمية المستدامة.

تفشي الزواج المبكر أو زواج الصغيرات؛ حيث يوجد في الريف بنات صغيرات متزوجات وحوامل وبعضهن يحتجن لمن يقوم بتربيتهن أولاً قبل أن يقمن بتربية أطفالهن ما يسبب إحجام الفتاة عن الالتحاق في التعليم.

واشار الحاج (2007، 178) إلى عدد من المعوقات، أهمها:

غياب تنمية التوعية والثقافة الدينية لأفراد المجتمع بأهمية تعليم الفتاة؛ حيث لوحظ أنَّ مشائخ وفقهاء ووعاظ ليس لديهم هم في خطابهم الديني إلا المرأة ودورها وكأن مشاكل الجمهورية اليمنية كلها في المرأة من حيث الشكل واللبس ودفنها في المنزل؛ وهو ما أدى إلى إعاقه الاهتمام بها لمواكبة متطلبات الألفية الثالثة وبما يساعد على الإسهام في التنمية المجتمعية.

تزايد معدلات السكان والتشتت السكاني وضعف البنية التحتية، والعادات والتقاليد الاجتماعية نحو الفتاة ودورها؛ وهو ما أثر في ضعف الاهتمام بتعليمها.

غياب القوانين والضوابط التي ترسخ مبادئ إلزامية التعليم، والتعليم للجميع، وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين التي تسهم في عقاب أولياء الأمور الذين يمنعون الإناث من التعليم.

ارتفاع معدلات تسرب الفتيات من التعليم لأسباب اقتصادية واجتماعية.

غياب الرؤية الواضحة للأحزاب والمنظمات السياسية نحو تعليم الفتاة؛ حيث يلاحظ أنَّ رؤية الأحزاب السياسية من قضية تعليم الفتاة لا يتعدى الخطاب الإعلامي والشكلي؛ وهو ما ينعكس على الاهتمام بتطوير تعليم الفتاة في كافة المراحل التعليمية.

كما أشار قاسم (2003، 6) إلى عدد من المعوقات أهمها:

انهيار الوضع الاقتصادي والمعيشي لأسر الفتيات في عموم المحافظات انعكس على إحجام الفتاة عن الالتحاق في التعليم. عدم الإحساس لدى معظم الشرائح الاجتماعية بأهمية تعليم الفتاة وبالفائدة التي تعود على الفتاة والأسرة والمجتمع من التعليم علاوة على الخطاب الديني الذي يركز في بعض الحالات على أنَّ التعليم سيؤدي إلى خروج الفتاة والاختلاط وغيره.. هذا الخطاب يؤدي في أحيان كثيرة إلى سحب الفتاة من المدرسة في سن معينة وحرمانها من حقها في الحصول على القدر المناسب والكافي من التعليم.

غياب الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني في مجال تعليم الفتاة في الجمهورية اليمنية وخاصة في المناطق الريفية التي تُعدُّ أكثر احتياجًا وتضررًا فيما يتعلق بالتعليم سواء للبنات أو البنين.

ضعف الوعي لدى الكثير من الأسر بأهمية تعليم الفتاة والموروث الاجتماعي والنظرة القاصرة تجاه الفتاة بسبب غياب البرامج الوطنية في هذا المجال وانتشار ظاهرة الفقر وعدم وجود مدارس مستقلة خاصة بالفتيات وخاصة في المناطق الريفية.

2- الدراسات السابقة:

أ- استعراض الدراسات السابقة:

- دراسات محلية:

■ دراسة مجاهد (2008):

هدفت الدراسة إلى بيان أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وبيان الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في الجمهورية اليمنية، وأهم المشكلات التي تواجهه، وتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تنويع مصادر تمويل التعليم العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من الخبراء المتخصصين في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: اعتماد أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام، وأساليب زيادة المشاركة المجتمعية، وكذلك أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام.

■ دراسة العكادي (2014):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في محافظة تعز، من خلال معرفة واقع الإنفاق على التعليم العام في الجمهورية اليمنية، بشكل عام ومحافظة تعز بشكل خاص، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على عينة من الخبراء، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنَّ نسبة نفقات التعليم العام في محافظة تعز إلى نفقاته في الجمهورية اليمنية بشكل عام (12.7%). بلغت نفقات التعليم العام (40.736) مليار ريال، أي: بنسبة (76.1%) من النفقات العامة للمحافظة بلغت النفقات الجارية (39.167) مليار ريال، أي: بنسبة (96.1%) بينما بلغت النفقات الاستثمارية (1.568) مليار ريال، أي بنسبة (3.9%).

■ دراسة البدوي (2021):

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعيه المسحي التطويري، كما استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة، وتم تطبيقها عينة قصدية من الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل بلغ عددهم (24) خبيراً من مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: انخفاض المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لواقع مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب وبدرجة منخفضة ونسبة موافقة إجمالية بلغت (48%)، وبمتوسط حسابي إجمالي (1.45) وانحراف معياري إجمالي (0.57)، من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (24) خبيراً.

-دراسات عربية:

■ دراسة أخضر (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل والإنتاجية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحديد طرق تنمية الموارد الذاتية للمدارس في ضوء مفهوم المدرسة المنتجة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستبانة أداة تم تطبيقها على عينة بلغت (767) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مدارس التعليم العام تعتمد على التمويل الحكومي، وعدم توفر أوقاف تعليمية أو مشروعات غير تعليمية تسهم في تمويل التعليم العام.

■ دراسة سعد الدين (2015):

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إسهام تجارب بعض الدول في حل مشكلة تمويل التعليم المصري، وكيفية الاستفادة منه، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إلزام الدولة المؤسسات والشركات الربحية بتقديم نسبة من أرباحها لتمويل التعليم المصري بمختلف مراحله، وتشجيع الوقف الخيري على التعليم واعتباره من المصادر الرئيسة لتمويل التعليم، بالإضافة إلى الاستفادة من فائض أموال التأمينات والمعاشات في تمويل التعليم المصري.

■ دراسة الماضي (2016):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات القيادات المدرسية نحو أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم العام في منطقة الرياض بالسعودية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، والإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي بلغت نحو (93) قائداً، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أفراد العينة اتفقوا على أنَّ الإجراءات التي يجب أن يتخذها قادة المدارس الحكومية بمدينة الرياض لتنوع مصادر تمويل التعليم تتمثل في: تطبيق مفهوم المدرسة من أجل العمل، وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على الوقف الخيري لصالح المدرسة، وتشجيع التبرع من خلال تسمية بعض الفصول أو المعامل باسم المتبرع، وتحصيل رسوم مقابل استخدام المرافق المدرسية كالملاعب ومعامل الحاسب الآلي، وتطبيق مفهوم المدرسة المنتجة التي تمكن من تدريب الطلاب في المشروعات الصغيرة.

-دراسات أجنبية:

■ دراسة كوربيت (2014) Corbett :

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع الخاص في التعليم في إنجلترا، وإمكانية الاستفادة منها، وركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسة وهي: نظرة عامة عن نظام التعليم في إنجلترا، ودور القطاع الخاص في التحول

المدرسي في المدارس ذات الأداء المنخفض، ومشاركة القطاع الخاص في تنوع مصادر تمويل التعليم، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل الوثائق والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنَّ القطاع الخاص يسهم في توفير الإنماء المهني للمعلمين من خلال تدريب المعلمين؛ وهو ما يسهم في خفض تكاليف الإنفاق على التعليم، كما أظهرت الدراسة أنَّ مشاركة القطاع الخاص في دعم التعليم بمستوى جيد؛ وهو ما أسهم في تغطية العديد من التكاليف، ووجود رؤية مشتركة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص على نطاق أوسع؛ حيث انتقل القطاع الخاص من نموذج المزود التقليدي إلى مشاركة يركز على جودة المدخلات وتكاليفها.

■ دراسة هيرنانديز (2016) Hernandez:

وهدفت الدراسة إلى تقويم مدى احتياج ولاية تكساس في الولايات الأمريكية إلى إعادة التركيز على تخصيص التمويل الحكومي لتحسين التحصيل الدراسي لدى الطلاب، وصياغة مقترحات لتحسين آليات تمويل التعليم في ولاية تكساس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة عيوب في النظام الراهن لتمويل التعليم قبل الجامعي الحكومي في مدارس ولاية تكساس، منها فشل نظام تمويل التعليم في زيادة الميزانيات المالية المخصصة لتمويل المدارس؛ الأمر الذي أثر سلباً في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلى ما سبق يعتمد نظام تمويل التعليم في ولاية تكساس على عدد من القوانين العشوائية التي لا ترتبط باحتياجات الإدارات التعليمية أو المدارس، كما لا يوفر النظام الحالي لتمويل التعليم بالولاية تمويلاً منتظماً ومستمراً للإنفاق على البنية التحتية التعليمية أو على المعامل والوسائل التعليمية.

ب-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنَّ البحث الحالي استفاد منها في الجوانب الآتية:

تبرير مشكلة البحث وأهميته من خلال ما توصلت إليها من نتائج.

الاطلاع على تجارب الدول في تمويل التعليم، وأخذ ما يناسب منها.

تحديد مجتمع البحث وعينته، وبناء أداة البحث، والمنهج المتبع في هذا البحث، وتحديد الأساليب.

إبراز الفجوة المعرفية للبحث والمتمثلة بدرجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.

تصميم أداة البحث وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة في معالجة بيانات البحث.

رابعاً-عرض نتائج البحث ومناقشتها:

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية لمعرفة درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال: ما درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بحسب موافقة الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل؟ ولمعرفة ذلك قامت الباحثة باختيار عينة قصدية من الخبراء المتخصصين من الجامعات اليمنية والقيادات المسؤولة عن تعليم الفتاة في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وبعد تحليلها إحصائياً تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- عرض ومناقشة النتائج بحسب إجمالي المجالات الرئيسية:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

عينة الخبراء المشاركين نحو أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة بحسب إجمالي المجالات

م	المجالات الرئيسية	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
4	مصادر التمويل من القروض	1	3.50	.73	89%	مرتفعة
1	مصادر التمويل الحكومي.	2	3.38	.75	85%	مرتفعة
3	مصادر التمويل المجتمعية.	3	3.37	.79	84%	مرتفعة
2	مصادر التمويل الذاتية.	4	3.32	.90	83%	مرتفعة
	الإجمالي العام		3.39	.50	85%	مرتفعة

يتضح من الجدول (7) ما يأتي:

1- ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لموافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية مجالات درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، بدرجة (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي إجمالي (3.39) وانحراف معياري إجمالي (0.50) ونسبة موافقة إجمالية (85%) من إجمالي الاستجابة على جميع المجالات.

تفاوت ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية المجالات التي احتوت عليها الأداة وبدرجة مرتفعة؛ حيث احتل مجال درجة أهمية تنوع مصادر التمويل من القروض والمنح المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (3.50) وبانحراف معياري (0.73)، نسبة موافقة (89%)، واحتل مجال درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الحكومي المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مقداره (3.38) وبانحراف معياري (0.75) ووزن نسبي (85%)، كما احتل مجال درجة أهمية تنوع مصادر التمويل المجتمعية المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي مقداره (3.37) وبانحراف معياري (0.79)، ونسبة موافقة (84%)، واحتل مجال درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتية المرتبة الرابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي مقداره (3.32) وبانحراف معياري (0.90)، نسبة موافقة (83%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين الآتي:

- أنَّ جميع درجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية مناسبة ويتطلب ترجمتها إلى خطط وبرامج ومشاريع تنفيذية من قبل الجهات ذات العلاقة.

- الاعتماد وبشكل مؤقت على المصادر الخارجية والمجتمعية في تمويل أنشطة تعليم الفتاة الريفية بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي تمر بها الجمهورية اليمنية.

- أنَّ مصادر التمويل الحكومية والذاتية السائدة لا تفي، بتوفير الموارد المالية المطلوبة بسبب شحة ما يرصد لها في خطط الموازنة الحكومية وغياب الرؤية والقناعة بتوفير مصادر ذاتية لتعليم الفتاة الريفية بعموم المحافظات اليمنية.

2- عرض ومناقشة النتائج بحسب كل مجال على حدة:

أ- نتائج درجة أهمية تنويع مصادر التمويل من القروض والمنح

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الخبراء المشاركين لدرجة أهمية مجال تنويع مصادر التمويل من القروض والمنح لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
7	تحديد نسبة من الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية لتشجيع المبادرات التنموية والإبداعية في الجمهورية اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية..	1	3.60	.71	90%	مرتفعة جدا
5	تخصيص نسبة من العائدات المالية الدراسات والاستشارات العلمية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات العربية والأجنبية في القطاعات التموينية في الجمهورية اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	2	3.57	.87	89%	مرتفعة
3	تخصيص نسبة من رسوم الاتفاقيات العربية والأجنبية مع الحكومة اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	3	3.55	.75	89%	مرتفعة
6	تخصيص نسبة من المنح والقروض والهبات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الداعمة لتطوير وتحسين البرامج التربوية في الجمهورية اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	4	3.47	.88	87%	مرتفعة
2	تخصيص نسبة من القروض والمنح التي تقدمها الدول والصناديق العربية والأجنبية للقطاعات التموينية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	3.45	.88	86%	مرتفعة
4	إشراك المنظمات الداعمة المتخصصة في التعليم على المستوى العربي والاجنبي في تقديم الدعم المالي والمادي للتلاميذ الفقراء في تعليم الفتاة الريفية.	6	3.45	.90	86%	مرتفعة
1	تخصيص نسبة من الدعم المقدم من المانحين لمشروع تطوير التعليم في الجمهورية اليمنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	3.40	.96	85%	مرتفعة
	الإجمالي		3.50	.73	89%	مرتفعة

يتضح من الجدول (7) الآتي:

1- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية درجة أهمية تنويع مصادر التمويل من القروض والمنح لتمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، بدرجة (مرتفعة) بمتوسط حسابي (3.50)، وانحراف معياري (0.73)، ونسبة موافقة (89%).

تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية درجة أهمية تنويع مصادر التمويل من القروض والمنح لتمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وفق مستويين:

المستوى الأول- ارتفاع متوسط موافقة الخبراء نحو أهمية المتطلب الذي يحمل رقم (7) الذي ينص على " تحديد نسبة من الدعم التي تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية لتشجيع المبادرات التنموية والإبداعية لصالح تعليم الفتاة الريفية." بدرجة أهمية (مرتفعة جداً)، وبمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.71)، ونسبة موافقة (90%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء المشاركين لوجود العديد من المنظمات الداعمة الإقليمية والدولية المتخصصة لدعم التعليم في الجمهورية اليمنية التي يمكن الاستفادة منها في تخصيص جزء من الدعم المقدم لصالح تعليم الفتاة الريفية.

المستوى الثاني- ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6) الموضحة في الجدول وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.40 - 3.57)، وانحراف معياري تراوح بين (0.75 - 0.96) ونسبة موافقة تراوحت بين (85% - 89%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء بأهمية تلك الدرجة أهمية وضرورة اعتمادها من قبل الجهات الرسمية المسؤولة في وزارة التربية والتعليم وترجمتها إلى خطط وبرامج تنفيذية، وبما يساعد على تطوير أنشطة تعليم الفتاة الريفية والحد من المشكلات التي تواجهها.

ب- نتائج درجة أهمية تنويع مصادر التمويل الحكومية:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة

الخبراء المشاركين لدرجة أهمية تنويع مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
1	تخصيص نسبة مخصصات تعليم الفتاة الريفية من الميزانية السنوية المعتمدة للتعليم.	1	3.70	.76	93%	مرتفعة جداً
3	تخصيص نسبة من عائدات النفط والموارد المعدنية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	2	3.68	.66	92%	مرتفعة جداً
5	نسبة من الرسوم على الاتصالات المحمولة والثابتة الحكومية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	3	3.68	.73	92%	مرتفعة جداً
4	تخصيص نسبة من قيمة أراضي الدولة في المحافظات لإقامة المباني المدرسية عليها الخاصة بتعليم الفتاة.	4	3.62	.81	91%	مرتفعة جداً
2	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	3.58	.81	90%	مرتفعة جداً
19	تخصيص نسبة من اموال الزكاة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	3.53	.81	88%	مرتفعة
8	نسبة من رسوم الحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية الرسمية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	3.47	.85	87%	مرتفعة

16	تحديد نسبة من رسوم الدعاوي القضائية امام المحاكم، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	8	3.43	.90	86%	مرتفعة
12	تخصيص نسبة محددة من الضرائب على المرتبات والاجور للعاملين في مؤسسات الدولة لصالح تعليم الفتاة.	9	3.40	.93	85%	مرتفعة
6	تحديد نسبة من الرسوم على تذاكر السفر والرحلات الحكومية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	10	3.35	.92	85%	مرتفعة
10	فرض نسبة من قيمة فواتير المياه والكهرباء لصالح تعليم الفتاة الريفية.	11	3.35	.94	85%	مرتفعة
9	تحديد نسبة على جميع المعاملات الحكومية المتخصصة في المقاولات والانشاءات لصالح تعليم الفتاة الريفية.	12	3.35	.95	85%	مرتفعة
7	تحديد نسبة من الرسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام الحكومية المختلفة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	13	3.30	.97	83%	مرتفعة
14	تحديد نسبة من رسوم التجديد للرخص المتعلقة بالمباني السكنية والمؤسسات الحكومية لصالح تعليم الفتاة.	14	3.27	.98	82%	مرتفعة
18	تخصيص نسبة من الضرائب على العقارات والبنوك التجارية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	15	3.27	.98	82%	مرتفعة
15	تخصيص نسبة من إيرادات الأوقاف، لدعم تعليم الفتاة الريفية.	16	3.25	.97	81%	مرتفعة
11	فرض نسبة من التعرفة الجمركية على استيراد وتصدير السلع الكمالية وشبه الكمالية التي تورد وتصدر، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	17	3.10	.96	78%	متوسطة
17	تخصيص نسبة من إيرادات صندوق التحسين، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	18	3.00	.95	75%	متوسطة
13	تخصيص نسبة من الاستقطاعات من مرتبات العاملين الغائبين والمتقاعين في مؤسسات الدولة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	19	2.95	.96	74%	متوسطة
الإجمالي			3.38	.75	85%	مرتفعة

يتضح من الجدول (9) الآتي:

1- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بدرجة (كبيرة) بمتوسط حسابي إجمالي (3.38)، وانحراف معياري إجمالي (0.75)، ونسبة موافقة إجمالية (85%).

تفاوت متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية تنوع مصادر التمويل الحكومية لتعليم الفتاة الريفية في

الجمهورية اليمنية وفق ثلاث مستويات:

المستوى الأول- ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5) الموضحة بالجدول وبدرجة (مرتفعة جداً) وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.58-3.70)، وانحراف معياري تراوح بين (0.66-0.81) ونسبة موافقة تراوحت بين (90%-93%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لإمكانية الاستفادة من تلك الدرجة أهمية بوصفها متوفرة وبالإمكان تخصيص نسبة لتعليم الفتاة الريفية من المخصصات المالية للتعليم المحددة في خطط الموازنة الحكومية.

ب- المستوى الثاني- ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (7، 8، 9، 10، 12، 14، 15، 16، 18، 19) الموضحة بالجدول و(بدرجة مرتفعة)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.25 - 3.53)، وانحراف معياري تراوح بين (0.85-0.97) ونسبة موافقة تراوحت بين (81%-88%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأهمية تلك الدرجة وتوفرها في معظم دول العالم النامي بالإضافة إلى إمكانية وضع رؤية وطنية لاعتماد وترجمة تلك الدرجة أهمية في تمويل أنشطة التعليم، ومنها تعليم الفتاة الريفية.

ج- المستوى الثالث- أنَّ متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (11، 13، 17) الموضحة بالجدول و(بدرجة متوسطة)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (2.95- 3.10)، وانحراف معياري تراوح بين (0.95-0.96) ونسبة موافقة تراوحت بين (74%-78%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بأنه على الرغم من أهمية تلك الدرجة فإنَّها لا تمثل مصادر أساسية؛ كونها لا تتوفر تلك الجهات في المناطق الريفية، وتحتاج إلى خطط تنسيقية واضحة وشفافة بين مؤسسات التعليم العام وتلك الجهات.

ج- نتائج درجة أهمية تنوع مصادر التمويل المجتمعية

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة

الخبراء لدرجة أهمية مجال تنوع مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
12	تحديد نسبة من رسوم التجديد السنوي لتصاريح المدارس الأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	1	3.72	.64	93%	مرتفعة جدا
8	تخصيص نسبة من رسوم المؤتمرات والندوات العلمية التي تقيمها المؤسسات والمنظمات الأهلية والخيرية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	2	3.47	.85	87%	مرتفعة جدا
6	إشراك القطاع الخاص في المساهمة بطباعة الكتب وتوفير الوسائل التعليمية، والادوات العملية والتجهيزات المادية المدرسية لتعليم الفتاة الريفية.	3	3.45	.90	86%	مرتفعة
7	إشراك المؤسسات والشركات الخاصة والمجتمعية في تقديم منح داخلية للالتحاق الفتيات الفقيرات في التعليم بالمناطق الريفية.	4	3.45	.93	86%	مرتفعة
13	تحديد نسبة من رسوم فتح المؤسسات والجمعيات الخيرية المدارس الأهلية الجديدة لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	3.43	.87	86%	مرتفعة
14	تحديد نسبة من التصاريح للمباني السكنية المجتمعية الأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	3.43	.87	86%	مرتفعة
3	تخصيص نسبة من قيمة بيع أو شراء الأراضي لأفراد المجتمع لصالح تعليم الفتاة الريفية.	7	3.43	.98	86%	مرتفعة
10	تحديد نسبة من رسوم التحويلات المالية الداخلية والخارجية لدى البنوك والمصارف الأهلية، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	8	3.38	.95	85%	مرتفعة
2	تشكيل مجالس الآباء والامهات من الشخصيات الاجتماعية التي تمتلك الإمكانيات المادية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	9	3.35	.89	84%	مرتفعة
9	تحديد نسبة من قيمة العائدات المالية المحلات التجارية والصناعية الأهلية، لصالح تعليم الفتاة الريفية.	10	3.35	.98	84%	مرتفعة

11	إشراك الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم مشاريع تعليم الفتاة الريفية بالمحافظة.	11	3.35	.97	%84	مرتفعة
5	تحديد نسبة من العائدات للمدارس الأهلية لصالح دعم تعليم الفتاة الريفية.	12	3.32	.89	%83	مرتفعة
15	تقديم الهبات والتبرعات والمنح من أصحاب الأعمال الخاصة وأهل الخير لصالح تعليم الفتاة.	13	3.25	.95	%81	مرتفعة
1	تقديم الهبات والتبرعات والمنح من أصحاب الأعمال الخاصة وأهل الخير لصالح تعليم الفتاة.	14	3.15	.98	%79	متوسطة
4	تحديد نسبة من العائدات المالية للأنشطة التي تنفذها المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	15	2.98	.97	%75	متوسطة
	الإجمالي		3.37	.80	%84	مرتفعة

يتضح من الجدول (10) الآتي:

1- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية درجة تنوع مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بدرجة (مرتفعة) بمتوسط حسابي إجمالي (3.37) وانحراف معياري إجمالي بلغ (0.80)، والوزن النسبي (%84).

2- تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو درجة أهمية تنوع مصادر التمويل المجتمعية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية وفق ثلاثة مستويات:

المستوى الأول- ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو المتطلب الذي يحمل رقم (12) الذي ينص على: "تحديد نسبة من رسوم التجديد السنوي لتصاريح المدارس الأهلية لصالح تعليم الفتاة الريفية." الموضح في الجدول وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.64)، ونسبة موافقة (%93)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأن هذا المصدر يُعدُّ من أبرز المصادر التمويل بوصفه أكثر سهولة وإمكانية إذا ما توفرت إرادة القيادات التربوية في الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية.

المستوى الثاني- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 14، 15)، والموضحة بالجدول كانت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.25-3.47)، وانحراف معياري تراوح بين (0.85-0.98)، ونسبة موافقة تراوحت بين (%81 - 87%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأهمية ودور تلك الدرجة في تحقيق خطط وأنشطة تطوير تعليم الفتاة الريفية، بالإضافة إلى سهولة إمكانية توفرها إذا ما توفرت الرؤية الحقيقية للقيادات المسؤولة عن تعليم الفتاة الريفية.

المستوى الثالث- أنَّ متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو أهمية الدرجة التي تحمل الأرقام (1، 4) الموضحة في الجدول كانت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.15-2.98) على التوالي، وانحراف معياري تراوح بين (0.95-0.96) على التوالي ونسبة موافقة (%74-78%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأن توفر تلك الدرجة مرتبط بضرورة ترسيخ الشراكة مع تلك المؤسسات المجتمعية، بالإضافة إلى أنَّ معظم هذه المؤسسات والجمعيات لا تتوفر في المناطق الريفية.

د-نتائج درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتية:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الخبراء

لدرجة أهمية مجال تنوع مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية

م	المصادر	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
13	استثمار مواقع المدارس التي تقع على الشوارع في المدن الرئيسية والثانوية والريفية واستثمارها لإقامة المشاريع التجارية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	1	3.81	.93	%95	مرتفعة جدا
11	استثمار الجهات للمدارس التي تقع على الشوارع العامة سواء في المدن الرئيسية أو الثانوية لعرض المنتجات الوطنية للشركات والمحلات التجارية لدعم تعليم الفتاة الريفية.	2	3.77	.91	%94	مرتفعة جدا
2	فرض رسوم على التلاميذ الباقين للإعادة من الاسر الغنية والمغتربين لصالح تعليم الفتاة الريفية.	3	3.35	.94	%84	مرتفعة
1	تخصيص نسبة من رسوم التسجيل والأنشطة المدرسية في جميع المراحل لصالح تعليم الفتاة الريفية.	4	3.30	.95	%83	مرتفعة
6	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية، وبيعها للتلاميذ من الاسر الغنية والمغتربين لصالح تعليم الفتاة الريفية.	5	3.27	.96	%82	مرتفعة
14	تحديد نسبة من رسوم الاعلانات والافتات القماشية والضوئية المعروضة في شوارع لصالح تعليم الفتاة الريفية.	6	3.26	.90	%82	مرتفعة
7	إقامة الفرق الثقافية والفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من عائدتها المالية لصالح تعليم الفتاة الريفية..	7	3.26	.97	%82	مرتفعة
12	استثمار المساحات الفائضة من اراضي المدارس لإنتاج بعض المواد الغذائية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	8	3.25	.97	%81	مرتفعة
10	استثمار المباني والقاعات المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لإقامة الحفلات والمناسبات المجتمعية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	9	3.25	.98	%81	مرتفعة
3	فرض الغرامات المالية على التلاميذ الذين تتكرر مخالفتهم للأنظمة واللوائح المدرسية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	10	3.22	.92	%81	مرتفعة
9	استثمار قاعات مصادر التعلم والانترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية المدرسية في كافة المراحل التعليمية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	11	3.05	.97	%76	مرتفعة
8	استثمار آلات الطباعة الحاسوب وآلات التصوير لصالح المدارس وتعليم الفتاة الريفية.	12	3.02	.90	%76	مرتفعة
4	اقامة الاسواق الخيرية في المدارس والمعاهد بكافة المراحل التعليمية وتخصيص عائدتها لدعم تعليم الفتاة الريفية.	13	2.82	.88	%71	متوسطة
5	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، في المدارس والمعاهد التعليمية وتخصيص رسومها المالية لصالح تعليم الفتاة الريفية.	14	2.62	.91	%71	متوسطة
	الإجمالي		3.32	.90	%83	مرتفعة

يتضح من الجدول (11) الآتي:

1-ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي إجمالي (3.32)، وانحراف معياري إجمالي (0.90)، ونسبة موافقة إجمالية (83%).

2-تفاوت متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو درجة أهمية تنوع مصادر التمويل الذاتية لتعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية وفق ثلاثة مستويات:

المستوى الأول- ارتفاع متوسط موافقة الخبراء المشاركين نحو الدرجة أهمية التي تحمل الأرقام (13، 11) والموضح في الجدول وبدرجة مرتفعة جدًا بمتوسط حسابي (3.81، 3.77) على التوالي وانحراف معياري (0.93، 0.91) على التوالي، ونسبة موافقة (95%، 94%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأهمية تلك الدرجة أهمية التي يمكن أن توفر موارد مالية تساعد على تطوير تعليم الفتاة الريفية، بالإضافة أنها تمثل درجة أهمية يسهل تنفيذها إذا ما توفرت الرؤية والقناعة لدى القيادات المسؤولة عن التعليم العام.

-المستوى الثاني- ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو درجة الأهمية التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 6، 7، 10، 12، 14)، والموضحة بالجدول بدرجة مرتفعة، وبتوسط حسابي تراوح بين (3.22-3.35)، وانحراف معياري تراوح بين (0.90-0.98)، ونسبة موافقة تراوحت بين (81% - 84%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين لأهمية وضرورة توفر تلك الأهمية ومناسبتها في تمويل أنشطة تعليم الفتاة الريفية، بالإضافة إلى دورها في توفير موارد مالية تفي باحتياجات ودرجة أهمية تعليم الفتاة الريفية.

المستوى الثالث- أن متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو درجة الأهمية التي تحمل الأرقام (4، 5، 8، 9) الموضحة بالجدول كانت بدرجة متوسطة، وبتوسط حسابي (2.62-3.05) على التوالي، وانحراف معياري تراوح بين (0.88-0.97) على التوالي ونسبة موافقة (71%-76%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين ورؤيتهم بأن تلك الدرجة من الأهمية لا تمثل مصادر ذات أهمية كبيرة بالإضافة إلى أنها لا توفر الموارد المالية الكافية لدرجة أهمية واحتياجات تعليم الفتاة الريفية بعموم المحافظات.

3-الاستنتاجات:

توصلت الباحثة إلى استنتاجات عديدة تحمل أهمها بالآتي:

أ-أن استمرار اعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية في تمويلها بشكل شبه كامل على تخصيصات الموازنة الحكومية، هو ما يفقدها جزءًا مهمًا من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.

ب-ضعف المخصصات المرسودة أصلاً للتعليم العام وتعليم الفتاة الريفية من الموازنة العامة، مقارنة بالزيادة الكبيرة بعدد المتحقين في تعليم الفتاة الريفية وتعرض هذه المخصصات للانقطاع والترشيد في حالة الأزمات كما حصل بعد عام 2014، يؤدي إلى صعوبات تواجه التعليم وبالأخص التعليم الحكومي.

ج-من إفرازات التوسع في تعليم الفتاة الريفية، هو تضاعف عدد الطلبات المتحقات في أقل من عقد، وارتفاع نسب النمو السنوي في زيادة عدد الطلبات والمعلمات على حدٍ سواء.

د-تبقى مسألة تمويل التعليم الحكومي مهمة ومعقدة، ومن ثمَّ أهمية إيجاد مصادر دائمة ومستقرة ومتنوعة لتمويل تعليم الفتاة الريفية.

هـ- ضرورة تقليل الاعتماد على المخصصات المركزية وتعزيز الاستقلالية في المؤسسات التعليمية ومنها تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية، وحصر دور الوزارة في الرقابة والإشراف والتوجيه والمسائلة لتحقيق الشفافية المطلوبة في كل من التعليم الحكومي أولاً والخاص ثانياً.

4-التوصيات:

- د-توفير المتطلبات المادية والبشرية والمالية اللازمة لتطوير و تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.
- و-القيام بإجراء الدراسة العلمية الهادفة إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.
- ز-وضع الخطط اللازمة لتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
- ح-ضرورة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في توفير و تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
- ط-إقرار نظام التمويل الذاتي وتنمية الموارد الذاتية بمدارس تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
- ي-منح مديري ومديرات مدارس تعليم الفتاة الريفية الصلاحيات المناسبة لتسهيل عملية الحصول على التمويل الذاتي وفق ضوابط مرنة وواضحة.
- ك-السماح لمديري ومديرات المدارس بصرف التمويل الحكومي وفق ما يروونه مناسباً لاحتياجات مدارسهم، لا وفق خطة موحدة مرسومه مسبقاً من قبل الوزارة.
- ل-دراسة المعوقات التي تواجه إدارة مدارس تعليم الفتاة الريفية في زيادة مصادر التمويل والعمل على حلها بطريقة علمية وعملية جادة ومدرسة.

ج-المقترحات:

- في ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث الحالي تقترح الباحثة القيام بإجراء الدراسات العلمية المكتملة لأهداف البحث ومنها:
- دراسات تقييمية لمعرفة اتجاهات القيادات في وزارة التربية والتعليم نحو أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية في الجمهورية اليمنية.
- دراسة لتحديد درجة الأهمية اللازمة لتنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.
- دراسة لإعداد تصور لدرجة أهمية تنوع مصادر تمويل تعليم الفتاة الريفية.

قائمة المراجع

- 1- إبراهيم، علي وآخرون. (2008). تمويل التعليم العالي في مصر. *قراءات حول التعليم*، (3)، اليونسكو-مصر.
- 2- أخضر، أروى علي. (2012). *المدارس المنتجة في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مقترح تطبيقي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 3- الأهدل، طاهر. (2018). *معوقات التحاق الفتاة الريفية بالتعليم العام ومواصلته في محافظة الحوities بالجمهورية اليمنية*. مجلة جامعة الجزيرة، إ ب العدد الأول السنة الأولى يناير 2018م.
- 4- وزارة التربية والتعليم. (2016). *الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة الريفية المقررة من مجلس الوزراء 2016*. صنعاء الجمهورية اليمنية.
- 5- البدوي، أرقام. (2021). *تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام ب محافظة إب في ضوء التجار العالمية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة إب.

- 6- البحيري، السيد. (2004). *تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات، والاتجاهات العالمية المعاصرة* [دراسة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية جامعة الأزهر، مصر.
- 7- بشر، يحيى منصور. (2004). واقع تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية وفاقية المستقبلية. *مجلة الباحث الجامعي جامعة إب*، (7)، الجمهورية اليمنية.
- 8- بلتاجي، مروة. (2015). تمويل التعليم العالي في مصر المشاكل والبدايل المقترحة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*، ع(14)، مصر.
- 9- الجريوي، سميرة بنت سلمان بن محمد، (2015)، تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي، *المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث*، 4(3)، 244- 268.
- 10- جوهر، علي صالح، وجمعة، الباسل. (2011). *تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية رؤية اقتصادية تربوية*. المكتبة العصرية للتوزيع والنشر، المنصورة مصر.
- 11- جوهر، علي، والملاح، وفاء. (2018). درجة أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة. *مجلة الثقافة والتنمية*، ع(21)، مصر.
- 12- الحاج، احمد علي. (2008). *اقتصاديات التعليم في الجمهورية اليمنية من النظرية إلى التطبيق*. مؤسسة أبار للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 13- الحاج، أحمد علي. (2006). *نحو استراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين*، دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية العربية لدول الخليج للبحوث التربوي. البحرين.
- 14- الحاج، أحمد علي. (2007). *مسيرة تحديث التعليم في الجمهورية اليمنية*. مؤسسة أبار للنشر والتوزيع، صنعاء.
- 15- الحربي، أمل بنت عبد الرحمن. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم الإدارية جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز*، 87(1)، 2-58.
- 16- العكادي، عائدة. (2014). *تصور مقترح لتنوع مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة تعز* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.
- 17- الحوثي، إبراهيم محمد. (1999). *تشخيص واقع تعليم المرأة في التعليم النظامي*. بحث غير منشور مركز البحوث والتطوير التربوي. صنعاء. اليمن.
- 18- الماضي، عبد العزيز. (2016). *تنوع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الشرق العربي للدراسات العليا، قسم الإدارة والإشراف التربوي.
- 19- مجاهد، فائز ناصر علي. (2008). *تطوير مصادر تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 20- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2008). *مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحل أنواعه المختلفة (2001/2002م)، أغسطس 2003م*. دار المصباح للطباعة، صنعاء.
- 21- وزارة التربية والتعليم. (2003). *الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية (2003- 2015)*. مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.
- 22- وزارة التربية والتعليم. (1992). *القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لعام 1992م*. صنعاء الجمهورية اليمنية.

23- وزارة التربية والتعليم. (2014). *إحصائيات الأعوام (2009/2008م-2013/2014 م)*. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء الجمهورية اليمنية.

24- وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب. (1992، ديسمبر). *قانون التربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992*. الجريدة الرسمية.

25- وزارة المالية. (2011). *مجلدات الموازنة العامة للدولة لعام 2011-2014م*. صنعاء الجمهورية اليمنية.

26- Corbett, Julie. (2014). *School Turnaround in England:utilizing the private sector*, policy research working paper prepared for School Turnaround at WestEd.

27- Hernandez, I, (2016), *School funding and assessment and their impact on efficiency and productivity in Texas* Paper Presented to The Texas Senate Education Committee Austin Texas Latino Education Coalition,1-6.

28- Muir,Rick. (2012).not for profil: *The role of the private sector in England's school.Report, Buckingham, institute for public policy research*.